المقدمـــة

المقدمة

تهتم جميع دول العالم بتوفير الغذاء بشتى السبل، نظرا للزيادة السكانية المتزايدة ومن ثم فقد اتجه العالم كله إلى الاهتمام المتزايد بالثروة السمكية كجزء من الغذاء البروتينى بل والعمل على تنميتها، وتكمن الأهمية الاقتصادية للأسماك فى أنها من الثروات الطبيعية التى تمثل أحد الأنشطة الإاقتصادية التى يمكن أن تدر عائدا إاقتصاديا مجزيا بالإضافة إلى أن الأسماك تعتبر مصدرا رئيسيا للبروتين الحيوانى (الآمن) كما يمكن أن تعتبر حاليا ومستقبلا أحد أهم البدائل للحوم الحمراء، وبالتالى فإنه يجب المحافظة عليها وتنميتها للمساهمة فى تحقيق الأمن الغذائى، وبصفة خاصة فى تحسين المستوى الغذائى بزيادة المحتوى البروتينى منه، إذ تحتوى الأسماك على نسبة عالية من البروتين تقدر بحوالى 18.7% بينما تقدر نسبته باللحوم الحمراء بحوالى 19.7%، وبالبيض بحوالى 13.8% وبالألبان بحوالى 3.3%[1]، كما تحتوى الأسماك على كميات كبيرة من الفيتامينات الضرورية للإنسان كفيتامين أ، د فضلا عن إحتوئها على بعض المعادن الضرورية لجسم الإنسان والتى تقدر بحوالى 250، 50، 1.1 ملليجرام فوسفور، وكالسيوم، حديد على الترتيب، وحوالى 36.4 يود، وحوالى 28 ميكرو جرام من فيتامين (أ) على الترتيب[2].

ولا شك أن جميع الدول متقدمة أو نامية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة لأفرادها عن طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وفى الواقع فإن مفهوم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وطرق تحقيقه والمشاكل التى تواجهه تختلف فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية، ولذلك يفرق الاقتصاديون بين النمو الإقتصادى فى الدول المتقدمة والتنمية فى الدول النامية، حيث يعرف النمو الإقتصادى بأنه مجرد الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى بمعنى ترك التقدم الاقتصادى والاجتماعى للظروف العفوية دون اتخاذ تدابير معتمدة، أما بالنسبة لعملية التنمية فتعرف على أنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تؤدى إلى تغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومى وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[3].

ولما كان قطاع الثروة السمكية فى اليمن جزءا من القطاعات التى يتكون منها الاقتصاد

---

(1) خالد الشاذلى (دكتور)، أزمة البروتين الحيوانى، المؤتمر الأول للثروة السمكية وتوفير الغذاء، الواقع والمستقبل، جامعة الإسكندرية، 21-23 اكتوبر 1989.

(2) نبيل السيد أحمد بيومى، دراسة اقتصادية لإمكانيات تنمية وتطوير مصايد بحيرة البرنس، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعى، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 136.

(3) على لطفى (دكتور)، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1977.

القومى فإن عملية تنميته تعتبر جزءا من التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تواجه تنمية الثروة السمكية فى اليمن عدداً من المعوقات والمشاكل التى يجب على الدولة أن تتغلب عليها، وذلك بالعمل على زيادة الإنتاج السمكى، ورفع مستوى نصيب الفرد من الأسماك والعمل على زيادة حجم الصادرات اليمنية.

وتعرف التنمية السمكية على أنها الزيادة فى الإنتاج السمكى سواء كانت الزيادة عن طريق التوسع الأفقى بإضافة مساحة جديدة إلى الرقعة السمكية وزيادة العناصر الإنتاجية الأخرى كالعمالة ورؤوس الأموال والإدارة، أو الزيادة عن طريق التوسع الرأسى بتكثيف عمليات الصيد فى الرقعة السمكية المتاحة من خلال تغيرات فى نسب عناصر الإنتاج واستخدام الأساليب الحديثة فى الصيد وزيادة الكفاءة الإنتاجية[1].

والتنمية السمكية عملية يتم من خلالها كثير من التغيرات فى عرض عوامل الإنتاج السمكى التى تظهر نتيجة إضافة موارد سمكية ورؤوس أموال جديدة، وزيادة عدد العمالة السمكية واستخدام الأساليب الحديثة فى الصيد، وتنمية القدرات الأساسية للصيادين، وحدوث تعديلات فى النظم والقوانين والتى من شأنها إزالة العقبات والمعوقات التى تعترض طريق التنمية السمكية.

وتنحصر أهم أهداف تنمية الثروة السمكية وخطط تنميتها فى زيادة الإنتاج السمكى للوفاء بالاستهلاك المحلى، وزيادة الدخل القومى، وزيادة فرص العمالة، وتحسين دخول ومستوى معيشة الصيادين، وزيادة حصيلة النقد الأجنبى من تصدير المنتجات السمكية أو الإحلال محل الواردات، والتنمية الإقليمية والاستغلال السليم للموارد بما يضمن المحافظة عليها[2].

وبالنسبة لواقع الثروة السمكية فى اليمن، فالجمهورية اليمنية تقع فى جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشرق بحر العرب وعمان ومن الجنوب خليج عدن ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشمال المملكة العربية السعودية. ويبلغ طول الشواطئ اليمنية تقريبا نحو 2500 كيلو متر، وتمتلك أكثر من مائة وخمسين جزيرة معظمها فى البحر الأحمر، وتتميز الجزر بظروف طبيعية ملائمة لنمو وتكاثر مختلف الأحياء البحرية، مما يجعل مناطق الاصطياد اليمنية تتميز بوجود أسماك سطحية وقاعية تجذب المستهلك المحلى والاجنبى، كما أن التنوع البيولوجى للبحار والجزر اليمنية توفر فرصا كثيرة للإستثمار فى كافة المجالات السمكية، وتمتلك اليمن مخزونا هائلا من الموارد والأرصدة السمكية فى المياه البحرية اليمنية

---

(1) أحمد عبد اللطيف سالم مشعل، اقتصاديات الإنتاج السمكى ووسائل تقديره وتنميته فى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2001، ص 229.

(2) أحمد سرور البنا، الإمكانيات الاقتصادية لتنمية الثروة السمكية فى جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1988، ص 82.

يتيح إصطياد ما يقارب من 400 ألف طن سنويا لأكثر من 350–400 نوعا من الأسماك والأحياء البحرية. وتشير الإحصائيات إلى أن الأنواع المستغلة حاليا من الموارد السمكية يقارب عددها 60 نوعا من الأسماك والأحياء البحرية وهى أنواع مرغوبة للاستهلاك المحلى والاسواق الاجنبية ونسبة إستغلال هذه الأنواع تصل إلى ما يقارب 17% من إجمالى أنواع الاسماك والأحياء البحرية المتواجدة فى المياه اليمنية. وتحتل اليمن المرتبة الرابعة بين الدول العربية المنتجة للأسماك أى بعد المغرب، موريتانيا، ومصر، ولازالت هناك أنواع من الأسماك غير مستغلة حاليا مثل: التونة المهاجر، وشروخ وجمبرى الاعماق[1].

وقد ساهم القطاع السمكى فى توفير أكثر من 315 ألف فرصة عمل فى عام 2004 مقارنة بحوالى 100 ألف فرصة عمل فى عام 1990 تشكل منها حوالى 65 ألف فرصة عمل للصيادين فى عمليات الصيد البحرى وما يقارب من 250 ألف فرصة عمل فى عمليات تداول وتسويق المنتجات السمكية والنشاطات المصاحبة مثلت نسبتهم 3.5% من إجمالى عدد النشطين اقتصاديا من السكان، ويعيل المشتغلون فى القطاع السمكى حوالى 1.7 مليون نسمة بنسبة 8.6% من إجمالى عدد السكان.

وتحتل الصادرات السمكية المرتبة الأولى فى الصادرات الوطنية غير النفطية وبنسبة 40% إلى المجموع العام لاجمالى الصادرات حسب أقسام وفصول التصنيف التجارى الدولى، وتتمتع الأسماك اليمنية بسمعة جيدة فى الأسواق العربية والأجنبية، الأمر الذى أوجب توزع الصادرات السمكية على مجموعات كثيرة من الدول منها الدول العربية، الإتحاد الأوروبى، الدول الآسيوية، ويعتبر الحبار والجمبرى والشروخ الحى والمجمد والأسماك الطازجة والمحضرة على هيئة شرائح من أهم الصادرات اليمنية الموجهة إلى أسواق أكثر من 50 دولة عربية وأجنبية سنويا.

مشكلة الدراسة:

إنطلاقا من كون القطاع السمكى من القطاعات التى يعول عليها فى تحقيق الموارد النقدية للجمهورية اليمنية وزيادة القيمة المضافة للدخل القومى، وعلى الرغم من إمتلاك اليمن مخزونا كبيرا من الموارد والارصدة السمكية فى المياه البحرية يتيح اصطياد ما يقارب من 400 ألف طن سنويا لأكثر من 350–400 نوعا من الأسماك والاحياء البحرية.

إلا أن الأنواع المستغلة حاليا من الموارد السمكية يقارب عددها 60 نوعا من الأسماك والأحياء البحرية، مما يشير أن قطاع الثروة السمكية لم يستغل الإستغلال الأمثل والذى يتحقق

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الثروة السمكية، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، كتاب الإحصاء السمكى، 2005.

معه أيضا التنمية المستدامة لمصايد الأسماك، والإستخدام الرشيد للموارد المائية، مما أثر على تدنى مساهمة القطاع السمكى فى إجمالى الناتج المحلى والذى بلغ 2.5% كمتوسط للفترة (1990-2004)، ومن ثم تدنى متوسط نصيب الفرد من الأسماك والذى قدر بحوالى 9 كجم/ سنة مقارنة بمتوسط نصيب الفرد من الأسماك عالميا البالغ حوالى 16.3 كيلو جرام/ سنة ، وعربياً البالغ حوالى 12.19 كيلو جرام/ سنة عام (2004).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف المحددة والتى يمكن من خلالها معالجة مشكلة الدراسة، وتنمية النشاط الانتاجى فى مجال الثروة السمكية، وتتمثل هذه الاهداف فى الاتى:

1- دراسة الوضع الراهن للقطاع السمكى من خلال دراسة تطور الإنتاج، والإستهلاك، والصادرات السمكية مع التطرق إلى دور التصنيع والإستثمارات فى تنمية الثروة السمكية، وكذلك العمالة السمكية ووحدات الصيد المختلفة.
2- دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه صيادى العينة، ومقترحاتهم لمواجهتها.
3- تقدير كلا من الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لقطاع الثروة السمكية وفقا للمناطق واساليب الصيد وسعات محركات المراكب.
4- دراسة التسويق الداخلى للأسماك اليمنية من خلال تقدير نموذج النقل السمكى بين محافظات الجمهورية.
5- التقييم المالي للإنتاج السمكى بالجمهورية اليمنية.
6- دراسة جدوى لمشروع مقترح للاستزراع السمكى.
7- التسويق الخارجى للإنتاج السمكى بالجمهورية اليمنية وتقدير الميزة التنافسية للصادرات السمكية.
8- تقدير الفوائض الاقتصادية لصادرات الأسماك اليمنية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على مصدرين من البيانات أولهما البيانات الثانوية تمثلت بالبيانات المنشورة وغير المنشورة من كتب الإحصاء السنوى للجهاز المركزى للإحصاء فى اليمن،

والبيانات الخاصة بوزارة الثروة السمكية، إضافة إلى البيانات التى تم الحصول عليها من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة (F.A.O)، وأكاديمية البحث العلمى بالقاهرة، والمعلومات المتوفرة فى شبكة الإنترنت (المعلومات الالكترونية)، بالإضافة إلى عدد من الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة، وثانيهما البيانات الاولية والتى اعتمدت على بيانات عينة الدراسة: واعتمدت الطريقة البحثية بلإستعانة بتلك البيانات على الأسلوبين الوصفى والكمى حيث استخدم الأول فى توصيف البيانات، بينما استخدم الأخير فى قياس بعض المؤشرات والنماذج القياسية لتحقيق أهداف الدراسة مثل تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام فى صورتيها الخطية ونصف اللوغارتيمية وفى قياس معاملات عدم الاستقرار، ومعامل جينى– هيرشمان للتركز الجغرافى للصادرات السمكية، إضافة إلى تقدير معدلات الصيد المثلى واستغلال المصايد وتقدير نموذج النقل السمكى بين مناطق الصيد، وتقدير الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية لمراكب الصيد، والتقييم المالي والإقتصادى لها مع تقدير الميزة التنافسية للصادرات اليمنية فى الأسواق العالمية.

خطة الدراسة:

شملت الدراسة ستة أبواب رئيسية بالإضافة إلى المقدمة حيث تناول الباب الأول الإستعراض المرجعى والإطار النظرى فى حين تناول الباب الثانى الوضع الراهن لقطاع الثروة السمكية بالجمهورية اليمنية وتضمن الباب الثالث عينة الدراسة بينما اشتمل الباب الرابع على الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية لقطاع الثروة السمكية بالجمهورية اليمنية وتناول الباب الخامس التقييم المالي والإقتصادى للإنتاج السمكى وتضمن الباب السادس التسويق الخارجى للإنتاج السمكى بالجمهورية اليمنية.